التعليم الجامعي في اليمن ودوره في خدمة التنمية

د. عبد الجبار عبد الله سعد

كلية التربية – جامعة صنعاء

المعهد العالي للتربية البدنية والرياضية صنعاء

مقدمة :

يمر العالم اليوم بظروف غاية في التعقيد وهو يخطو عتبة القرن الواحد والعشرين، بعد أن ودع القرن العشرين الذي شهدت سنواته الأخيرة كثيراً من الأحداث والاختلالات وانهارت فيه قوى وتمزقت شعوب وتوحدت شعوب ، واختل التوازن في العالم، وأخذ منطق القوة يقوى ومنطق العدل يخفت أمام جبروت القوة، وأصبحت الشعوب تقف اليوم وجهاً لوجه أمام تحدٍ حقيقي وهو العمل على إعادة التوازن في العالم وإسناد منطق العدل ليتمكن من الصمود أمام منطق القوة والظلم ..

ولعلنا نحن العرب من أكثر الأمم حاجة اليوم للوقوف أمام هذا التحدي لأننا نعيش في منعطف خطير وتحدي حضاري قاسي، تحدي من آجل البقاء ، وتحديد موقعنا في عالم اليوم، الذي لا يسمح للضعيف بالعيش ، ولا سبيل لأمتنا العربية لمواجهة هذا التحدي إلا بالالتحام بما يعتمل في هذا العصر من ثورة علمية وتكنولوجية ومحاولة امتلاك ناصيتها ، فهي الزاد الأساسي لمواجهة التحدي ولمواكبة العصر وصياغة المستقبل ..

وإذا كان هذا العصر الذي بدأنا نستهل سنواته الأولى يتميز بأنه عصر الثورة التكنولوجية الثالثة وعصر التغير المتسارع وعصر الانفتاح الإعلامي والثقافي الحضاري العالمي، يستدعي منا أن نعيد النظر في كثير من جوانب حياتنا كالجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والعسكرية وغيرها ، فأنه حري بنا أن نركز على العامل المهم والحاسم والذي عليه تبني كافة الجوانب ألا وهو تنمية الإنسان وتمكينه من امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا ، إذ لم تعد في عالم اليوم الثروة المادية وزيادة عدد البشر هي المهم في مجال التنمية ، بل أضحت الخبرة العلمية والفنية العالية هي التي تلعب الدور الحاسم في تحقيق النجاح لأي تنمية .

ولقد سجل تاريخ الفكر التنموي تطور فهم دور العنصر البشري في منظومة التنمية، وقامت على ضوء ذلك مدرسة " رأس المال البشري (Human Capital) والذي يتم الاستثمار فيه من خلال التعليم، وبذلك تبلور مفهوم تنمية الموارد البشرية (Human Resources Development)" الذي قام على أن البشر مورد كأي مورد أخر وعنصر من عناصر الإنتاج يتطلب تنميته [1] .

لذلك فإن علينا ونحن أمام هذا التحدي الحضاري الذي يرفضه عالم اليوم أن نعيد النظر في سياساتنا نحو تربية الإنسان، بحيث نخلص سياساتنا التعليمية من الشوائب الموروثة والمنقولة من تجارب الآخرين ونعمل على رسم سياسات تعليمية تستجيب لمشكلاتنا ولمشكلات العصر ومتطلباته وتقع في مقدمة ذلك سياساتنا نحو التعليم العالي .

ولنفس الاعتبارات السابقة نجد أن كل بلدان العالم بما فيها العديد من بلدان العالم الثالث اتجهت وتتجه نحو المراجعة الشاملة والجذرية لأنظمتها التعليمية والتربوية هادفة بذلك إعداد مواطنيها ومجتمعاتها للقرن الواحد والعشرين وتحدياته، ولعل ظهور كتاب " أمة في خطر" (Nation at Risk) بالولايات المتحدة عام 1983م أحد المؤشرات نحو الصحوة ، فعلى الرغم من الإمكانيات الهائلة والمكانة المرموقة للولايات المتحدة إلا أن الإحساس المتزايد بأن النظام التعليمي لأمريكا قاصراً عن إعداد المواطن الأمريكي لعالم القرن الواحد والعشرين دفع نحو إجراء المراجعة الشاملة والجذرية له والعمل على تطويره حتى لا تفقد الولايات المتحدة مكانتها المتميزة وعلى نفس الاتجاه خطت العديد من الدول مثل اليابان ودول أوروبا الغربية ودول ما كان يسمى بالمعسكر الشرقي (سابقاً).

وبالمقابل نحن في الوطن العربي لا زلنا لم نأخذ تحديات القرن الواحد والعشرين مأخذ الجد ولا زال صانعوا القرار لم يدركوا أن التعليم هو مفتاح أي تقدم وتنمية وأن التعليم ليس أي تعليم وإنما يجب أن يكون هناك تعليماً من نوع جديد ، يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات هذا العصر الجديد ويتمتع بمواصفات خاصة ليكون عاملاً أساسياً من عوامل التنمية ، وبدرجة رئيسية التعليم العالي الذي ينبغي أن يربط بحاجات التنمية ويسخر لخدمة قضايا التنمية ، وأن يتم التخلص من شعار " العلم للعلم " والذي لم يعد مقبولاً في عالم اليوم ، بحيث يحل محله شعار " العلم من أجل التنمية "[2].

إن الإنسان القادر على الحياة في القرن الواحد والعشرين هو الإنسان القادر على التعامل مع طوفان المعلومات والتعليم الدائم وإعادة التدريب والتأهيل وكل هذا يرتبط بنوعية التعليم، أن الإرتباط وثيق بين ثورة المعلومات والثورة الديمقراطية والتعليم ، فعصر المعلومات يعتمد على عقول البشر وقدرتها على التفكير المستقل ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تربية وتعليم من نوع جديد وبذلك يصبح التعليم والتعليم العالي والجامعي السد الذي يحمينا من الكارثة والجسر الذي يصل بنا إلى الأمل[3].

وخلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي جرى تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات العربية ، استهدفت الخروج باستراتيجية عربية موحدة للتعليم العالي في الوطن العربي وخرجت بالعديد من التوصيات لتطوير التعليم العالي وتحديثه وربطه بالتنمية ، وكلها أكدت على أن التعليم العالي في الوطن العربي لازال لم يرق بعد ليواكب متطلبات العصر، ولازالت الدراسات النظرية هي الغالبة على الدراسات التطبيقية ، كما أن البحث العلمي لم يعط الأهمية المطلوبة[4].

وفي اليمن والتي هي جزء من الوطن العربي ، نجد أن التعليم العالي فيها حديث النشأة وبالتالي فأنه هو الأخر واجه ويواجه الكثير من الصعوبات والمشكلات والتي هي بحاجة إلى الوقوف أمامها وإيجاد الحلول لها بما يؤدي إلى تطويره وجعله يلعب دوره المطلوبة في عملية التنمية الشاملة التي يتطلع إليها اليمن وشعبها .

وتعود البدايات الأولى لنشوء التعليم الجامعي في اليمن إلى بداية السبعينات من القرن الماضي وهي التي ، حققت فيها اليمن إنتصارها على الحكم الملكي المتخلف واستعادت سيادتها على أرضها المحتلة ، حين شرعت الدولة في إنشاء مؤسسات التعليم العالي لمواجهة حاجاتها من الكوادر من أجل بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها ، فإلى أي مدى استطاع التعليم العالي الجامعي في الاسهام في خدمة التنمية أو ما هي الصعوبات التي

رافقته وكيف يمكن التغلب على تلك الصعوبات حتى يلعب دوره الفعال في عملية التنمية المنشودة ؟ وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الصفحات القادمة .

مشكلة البحث :

التعليم الجامعي في اليمن ، حديث النشأة ، والمجتمع اليمني عانى كثيراً من التخلف في جميع المجالات ، مما عكس نفسه على التعليم الجامعي ، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي قدمت في عدد من الندوات التي نظمت ، والتي أشارت في مجملها إلى جملة من الصعوبات التي تعترض التعليم الجامعي الحكومي والأهلي في اليمن ، والتي جعلته غير قادر على الإيفاء وبشكل فعال بدوره في خدمة التنمية ومن أبرز تلك **الصعوبات** :

1) عدم وجود سياسة واضحة نحو التعليم الجامعي وعلاقته بالتنمية .
2) عدم وجود مؤشرات لحاجة التنمية من الكوادر في مختلف المجالات .
3) غلبه الأساليب التقليدية على التدريس الجامعي .
4) شحة الإمكانات المادية المتاحة للتعليم الجامعي .
5) ضعف البحث العلمي وقلة ما يرصد له وغياب دوره في دراسة مشكلات التنمية .
6) عدم وضوح الدور المناط بالتعليم الجامعي الأهلي وعلاقته بالتعليم الجامعي الحكومي .

وفي ضوء الصعوبات الأنفة الذكر سوف نحاول التطرق إلى المسائل التالية :-

أ - واقع التعليم الجامعي الحكومي في اليمن .

ب- دور التعليم الجامعي في خدمة التنمية .

جـ الصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي .

د - واقع التعليم الجامعي الأهلي .

هـ الأفاق المستقبلية لتطور التعليم الجامعي.

منهج الدراسة :

استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج علمي يتناسب مع طبيعة مثل هذا النوع من الدراسات والرجوع إلى التقارير والوثائق المتوفرة ومحاولة تحليلها .

حدود الدراسة :

تشمل الدراسة التعليم الجامعي الحكومي ، والتعليم الجامعي الأهلي حيث ستتطرق الدراسة إلى النشأة والأهداف والدور الذي لعبه في خدمة التنمية من خلال الإعداد المتخرجة منه والصعوبات التي رافقته وأفاق تطوره اللاحق وعلى النحو التالي:

1- التعليم الجامعي الحكومي في اليمن :

1-1 أهداف التعليم الجامعي في اليمن :

التعليم الجامعي في اليمن وعلى الرغم من حداثته إلا أنه استطاع أن يقف على قدميه ويحتل مكانة مناسبة في إطار التعليم الجامعي في الوطن العربي وأصبحت الجامعات اليمنية ترتبط بعلاقات طيبة مع عدد من الجامعات العربية والأجنبية من خلال اتفاقيات علمية وبرامج مشتركة...

تحددت أهداف التعليم الجامعي في اليمن عند بداية نشوءه من خلال الأهداف التي تحددت لجامعتي صنعاء، وعدن والتي تضمنتها القوانين الصادرة في الشطرين قبل إعادة وحدة اليمن والخاصة بإنشائهما، وهما القانون رقم (79) لعام 1977م والخاص بإنشاء جامعة صنعاء والقانون المعدل الذي تلاه رقم (22) لعام 1988م والقانون رقم (22) لعام 1975م والخاص بإنشاء جامعة عدن.

ومن خلال مقارنة أهداف التعليم الجامعي في ضوء القانونيين ، يلاحظ أن الأهداف تكاد تكون متطابقة إلى حد كبير رغم صدورها في مرحلة التشطير ، ناهيك أنها لا تختلف أيضاً مع الأهداف المحددة لكثير من الجامعات العربية ، حيث تركز على المسائل التالية[5] :

1- أعداد الكوادر العلمية والفنية والمتخصصة لتلبية حاجة المجتمع من الكوادر في كافة المجالات .
2- تربية الأجيال اليمنية من خلال نشر الثقافة والمعرفة وإشاعة الثقافة الوطنية والعربية والإسلامية الإنسانية.
3- دراسة مشكلات المجتمع اليمني ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها .
4- تنظيم وتشجيع البحث العلمي ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي وتسخيره لخدمة التنمية.
5- تعزيز وتطوير الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والأجنبية وبما يخدم التعليم الجامعي ويعزز مكانة الجامعات اليمنية.

ومن خلال استعراض أهداف التعليم الجامعي كما ورد في قانوني إنشاء جامعتي صنعاء وعدن ، نجد أن الأهداف الأساسية من التعليم الجامعي كما تحدد هو تلبية احتياجات التنمية من خلال التأهيل العلمي للقوى البشرية ومن خلال القيام بالبحث العلمي.

أما إذا رجعنا إلى أهداف التعليم الجامعي في اليمن بعد أن تحققت له إعادة وحدته وقيام دولة الموحدة الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م وكما تحددت في القانون رقم (18) لسنة 1995م بشأن الجامعات اليمنية والقانون المعدل لقانون الجامعات اليمنية رقم (30) لسنة 1997م ، فإننا نجد أن أهداف التعليم الجامعي تهدف بشكل عام إلى تنشئة مواطنين متمسكين بعقيدتهم الإسلامية منتمين لوطنهم متحلين بالمثل الإسلامية السامية مطلعين على تراث أمتهم وحضارتها ومعتزين بهما. ومتطلعين للاستفادة الواعية والإفادة من الحضارة العربية والإسلامية ومن التراث الحضاري الإنساني والعمل على إجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع والمساهمة في تقديم المعارف والعلوم

والآداب والفنون وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية داخل البلاد وخارجها[6] .

كما تنص الأهداف على أن تعمل الجامعات بوجه خاص على تأهيل وإعداد كوادر متخصصة لتلبية حاجة البلاد من المتخصصين والفنيين والخبراء في جميع المجالات ، كما تعمل على تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي ، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية ، والقيام في المساهمة بتطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص ورفع كفاءة العاملين في هذه المؤسسات من خلال المساهمة في برامج الاعداد والتأهيل أثناء الخدمة إلى جانب تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة كما تتضمن الأهداف على جوانب أخرى تتعلق بالتأليف والترجمة والنشر وحرية الفكر والتعبير وتنمية والمواهب والمهارات وغيرها[7] .

ولعل السؤال المطروح هنا إلى أي مدى استطاع التعليم الجامعي في اليمن أن يحقق أهدافه وبالذات إلى أي مدى استطاع أن يخدم التنمية ويلبي متطلبات التنمية في اليمن ؟

ولن نكون مبالغين إذا قلنا أن التعليم الجامعي بالرغم من حداثته والصعوبات التي رافقت ظروف نشأته وشحة الإمكانات المتاحة له ، قد استطاع إلى حد ما أن يحقق بعض من أهدافه وبالذات فيما يتعلق بتخريج أعداد من الكوادر الوطنية لتتوالى مهمة المساهمة في بناء وتحديث المجتمع اليمني وتلبي جزء من حاجة التنمية من الكوادر الوطنية، وهي في نظرنا مهمة ملحة وضرورية تتطلبها ظروف المرحلة التي مرت بها اليمن والتخلف الذي عاشته اليمن خلال السنوات الماضية وافتقارها إلى المقومات الأساسية للمجتمع الحديث ، وسوف نلاحظ ذلك واضحاً من خلال الإعداد التي تخرجت من التعليم الجامعي والتي دفع بها إلى سوق العمل في مختلف المجالات .

على أن ما يهمنا في هذا المجال هو نوعية المتخرجين ونوعية التأهيل الذي حصلوا عليه وهل تتطابق مجالاتهم مع ما يتطلبه سوق العمل وحاجة التنمية ، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الصفحات القادمة .

وفي الجانب الأخر إذا ما نظرنا إلى هدف أخر من أهداف التعليم الجامعي والمتعلق بالبحث العلمي، فأنه يمكن القول أن هناك محاولات لبدايات متواضعة لنشاط بحثي، يتمثل بتنظيم عدد من الفعاليات العلمية التي تعالج قضايا ومشكلات مختلفة ذات علاقة بمشكلات التنمية ، وتم فيها تقديم عدد من الابحاث والدراسات قدمت إلى تلك الفعاليات التي نظمتها عدد من الجامعات على المستوى الوطني ، وشارك فيها أعضاء هيئة التدريس من مختلف كليات الجامعات اليمنية بتقديم دراسات وأبحاث تتناول العديد من المشكلات التي تواجه المجتمع ..

على أن تلك النشاطات والجهود هي جهود فردية يقوم بها أعضاء هيئة التدريس وليس ضمن خطة بحثية معدة من الجامعات ترجمة لأحد أهم أهدافها وهو القيام بالبحث العلمي إذ أن الدارس لخطط وموازنات الجامعات يجدها لم تترجم هذا الهدف بشكل

مخصصات مالية وإمكانيات خاصة بالبحث العلمي أو بشكل تشريعات تنظم القيام بالبحث العلمي وحقوله وطرق متابعة وتقييمه وسائل نشرة وتشجيعه ، بالرغم من اعتمادها منصب نائب لرئيس الجامعة لشئون البحث العلمي والدراسات العليا أو قيام بعضها بإنشاء مراكز للبحث العلمي .

ويعاني البحث العلمي في الجامعات اليمنية من فقر في توفر القاعدة المادية المطلوبة لقيامه بالنشاط البحثي نذكر منها على سبيل المثال :

- ضعف المختبرات والأجهزة اللازمة للبحث العلمي .
- شحة المراجع والدوريات العلمية وتختلف خدمات التوثيق والمكتبات .
- انعدام الخدمات العلمية والفنية وقلة الفنيين والمساعدين اليمنيين .
- عدم توفر التسهيلات للنشر والطباعة .
- غياب الحوافز التي تقدم لتشجيع البحث العلمي .
- انعدام العلاقة بين الجامعات والمؤسسات مما يؤدي إلى اتجاه مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في طلب الاستشارة والخدمات إلى جهات خارج الجامعات في الداخل أو الخارج .

كما أن الدافع الرئيسي لعضو هيئة التدريس في الجامعات اليمنية للقيام بالنشاط البحثي هو الترقي وتحسين الوضع المادي له من خلال زيادة الرواتب وكثيراً ما نجد أن هذا النشاط يضعف ويقل بعد الحصول على الترقي ثم يعود لينشط عندما يقترب موعد الترقي إلى الرتبة العلمية التي تليها وهكذا، كما أن قيام أعضاء هيئة التدريس بأعمال إضافية للتدريس في الجامعات الأهلية بهدف تحسين وضعهم المعيشي يؤثر على الجهد والوقت الذي يمكن أن يخصص للبحث العلمي .

إن استمرار وضعية البحث العلمي في الجامعات على ما هو عليه وعدم العمل على تجاوز هذه الوضعية يشكل عائقاً رئسياً أمام تطور التعليم الجامعي ويضعف من دوره في خدمة التنمية .

ولعله من المفيد الإشارة هنا ونحن بصدد الحديث عن أهداف التعليم الجامعي إلى أن موضوع أهداف التعليم الجامعي في الجامعات العربية عموماً ، وكما أشارت إليه الدراسات التي أجريت ، تبين أن الأهداف السائدة في التعليم الجامعي تكاد تنحصر في الجانب المعرفي - التدريس ، وهو الغالب على التعليم الجامعي في الوطن العربي[8] .

ولا زالت الجامعات العربية لم تترجم أحد أهم أهدافها وهو البحث العلمي إلى واقع وإجراءات واضحة ولم تخصص له ميزانيات كافية، ولم توضع له سياسات واضحة تحدد أولوياته وتوجه نشاطه ولا يوجد أهتمام كافي بمتابعته وتقييمه أو الإفادة من تطبيقه، أن الجامعات العربية تركز أهتمامها على التدريس ، أما البحث العلمي فلا زال بالنسبة لها هامشياً ، رغم المؤشرات التي بدأت تظهر للاهتمام بالبحث العلمي[9].

2-1 سياسة القبول للتعليم الجامعي في اليمن :

تثير سياسة القبول للتعليم الجامعي في الجامعات العربية ، اهتمام قطاع واسع من المجتمع وبالذات الأوساط ذات العلاقة بالتعليم الجامعي ، وعلى الرغم من أن سياسة القبول للتعليم العالي لها أسس وقواعد معينة تستمد من مكونات المجتمع ، وأبعاده المختلفة ومؤشراته المستمدة من الماضي إلى الحاضر ومن طموحاته وتطلعاته المستقبلية ، مما يعني وجود خصوصيات تميز سياسة القبول للتعليم العالي فيه ، إلا أن هناك أسساً ومعالم مشتركة لأي سياسة قبول بأختلاف المجتمعات ومستوى تطورها ، وتشتمل هذه الأسس والمعالم المشتركة على ما هو متعلق بالتنمية وحاجتها من الكوادر المختلفة المؤهلة في كافة التخصصات ، وإلى أي مدى تتوفر كماً وكيفاً ، ومنها ما هو متعلق بالجانب المعرفي التكنولوجي المعتمد على العلم وتطبيقاته ، ومنها ما هو اجتماعي من حيث تزايد السكان ، والعمل على تحقيق ديمقراطية التعليم تطبيقاً لمبادئ المساواة والعدل الاجتماعي[10] .

وعلى الرغم من وجود تشابه في أسس ومقومات سياسة القبول للتعليم الجامعي إلا أن تلك السياسات والإجراءات تتأثر بظروف المجتمع وعوامل احتياجاته المختلفة ، ومن هذا المنطلق فأن سياسة القبول للتعليم الجامعي لا بد أن تبني على الاحتياجات المبنية على مراحل تطور المجتمع ، على أن هذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال الاعتماد على التخطيط القائم على مراعاة احتياجات المجتمع في كافة المجالات ومن خلال مراعاة مراحل التطور التي يمر بها ..

أن التعليم الجامعي كما هو محدد له يعني بإعداد الكوادر المؤهلة ، ونظراً لكلفته بالنسبة للمجتمع ولأهميته البالغة لمستقبل الشعب ، فإنه ليس من الممكن أن يترك من غير تخطيط في مختلف جوانبه وتشكل سياسة القبول جزءاً من الخطوات التخطيطية لهذا النوع من التعليم ، لأنها هي التي تحدد شكل تدفقات الطلاب في الاختصاصات المختلفة والتي ينجم عنها توفير الكوادر أو حجبها عن سوق العمل فإذا زاد عدد المقبولين في فروع معينة عن حاجة البلد ارتفعت نسبة البطالة بين المتخرجين وفي هذا هدر للأموال والطاقات وبالعكس إذا قل المقبولون عن الحاجة شحة الكفاءات الضرورية المطلوبة[11].

وإذا نظرنا إلى سياسة القبول للتعليم الجامعي في اليمن فإننا سنجد أن هناك قواعد وأسس عامة معتمدة في كل الجامعات اليمنية الحكومية تعتمد على أسس موحدة وهي لا تختلف عن تلك الأسس والقواعد المعتمدة في الجامعات العربية بل والأجنبية ، وتتمثل هذه الأسس في اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وبحيث لا يكون قد مضى على الحصول عليها أكثر من أربع سنوات، كما تشترط أن يكون المتقدم قد أدى الخدمة الإلزامية من تدريس أو الدفاع الوطني .

لقد اعتمدت سياسة القبول للتعليم الجامعي في اليمن منذ قيام الجمهورية اليمنية على سياسة الباب المفتوح في القبول ، حيث تترك للطالب حرية اختيار الكلية التي يرغب فيها ، مما يعني عدم توزيع الطلاب وتوجيه رغباتهم بحسب أولويات خطط التنمية وحاجة سوق العمل ، ونتج عن هذه السياسة ازدياد الالتحاق على بعض الكليات والتخصصات وبالذات الإنسانية وعدم الإقبال على الإلتحاق في الكليات والأقسام العلمية والتطبيقية نظراً للمتطلبات العالية التي تشترطها .

وعلى الرغم من إقدام بعض الجامعات على تحديد نسب عالية للألتحاق في بعض الكليات والأقسام مثل الطب والهندسة والصيدلة وتنظيم امتحانات قبول تنافسية للطلاب إلا أن نسبة المتقدمين إلى الطاقة الاستيعابية لا زالت كبيرة .

إن سياسة القبول المعتمدة لمراحل التعليم المختلفة والغير مبنية على رؤية واضحة لأفاق التطور اللاحق للمجتمع ودون توجيهه أدت إلى زيادة الالتحاق في التعليم الثانوي العام ، وأدت إلى حصول إعداد كبيرة من الطلاب على شهادة الثانوية العامة ودفع بهم إلى التوجه نحو الالتحاق بالتعليم الجامعي معتبرين أن ذلك حقاً مشروعاً لهم يجب أن يحصلوا عليه ، وتحت هذا الضغط الاجتماعي وفي ظل عدم وجود بدائل أخرى وغياب الرؤية الواضحة ، يتم قبول إعداد كبيره من الطلاب تفوق القدرة الاستيعابية للكليات والإمكانات المادية والبشرية المتوفرة فيها ، مما ينعكس سلباً على مستوى التعليم ونوعيته .

إن سياسة القبول المعتمدة في الجامعات اليمنية تعاني كثيراً من جوانب القصور وتواجهها مشكلات حقيقية يمكن الإشارة إلى بعض منها :

- انعدام الرؤية الواضحة لأفاق التطور اللاحق وغياب المؤشرات الواضحة لاحتياجات التنمية من القوى البشرية في مختلف المجالات مما لا يساعد على وضع سياسة للقبول في التعليم الجامعي يلبي حاجة التنمية .
- غياب السياسة الواضحة نحو التعليم الجامعي أدى إلى أن تجاري سياسة القبول الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي ، دون مراعاة القدرة الاستيعابية للكليات والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لها ، مما تسبب في انخفاض المستوى الدراسي وأثر على نوعية المتخرجين .
- إن عدم توافق أعداد المقبولين مع القدرات الاستيعابية للكليات والأقسام والإمكانيات المتاحة لها، أضر بسمعة التعليم الجامعي وأدى إلى هز الثقة بالمتخرجين.
- أن الاعتماد على سياسة الباب المفتوح في القبول للتعليم الجامعي أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من الطلاب للالتحاق في الكليات والتخصصات الإنسانية والتي لا تتطلب متطلبات عالية مقارنة بالكليات والتخصصات العلمية ، مما ينتج عنه عدم التوازن في اتجاهات الطلاب لصالح الدراسات الإنسانية على حساب الدراسات العلمية والتطبيقية.
- إن عدم التوازن بين أنواع التعليم الثانوي لصالح التعليم الثانوي العام وعلى حساب التعليم الفني والمهني وغياب الإرشاد والتوجيه المهني أدى إلى التوسع في التعليم الثانوي العام ، وشكل ذلك ضغطاً على الالتحاق بالتعليم الجامعي وبالذات عندما لا تتوفر أي خيارات أخرى أمام المتخرجين من التعليم الثانوي العام .
- كما أن سياسة القبول نجدها لا تخضع لسياسة عامه متفق عليها في كل الجامعات الحكومية إذ أن هناك اختلافات في كثير من المعايير حيث نجد بعضها يعتمد على الثانوية العامة وتحديد نسبة معينة – وهناك من يضيف إلى ذلك إجراء اختيارات للقبول في بعض المواد وفقاً لخصوصية بعض الكليات والأقسام .

إن جملة الصعوبات والمشكلات التي رافقت ولا زالت ترافق التعليم الجامعي تستدعي الوقوف أمامها بجدية لأن انعكاساتها على مستوى التعليم الجامعي تزداد حدة وتؤثر بشكل سلبي على التعليم الجامعي ودوره في خدمة التنمية .

وطالما نحن بصدد الحديث عن سياسة القبول للتعليم الجامعي ، فأنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن سياسة القبول تعتبر من المسائل والصعوبات التي نالت ولا تزال تنال اهتمام كثير من المهتمين بقضايا التعليم الجامعي في الوطن العربي بل والعالم، حيث أجريت حولها العديد من الدراسات ونظمت لها العديد من اللقاءات والتي خرجت بجملة من الملاحظات لعل من أهمها[12] :

- إن نظام القبول وفق تسلسل العلامات في شهادة الثانوية العامة ، أفرز ظاهرة ارتباط نوع التخصص أو نوع الدراسة بمستوى معين من العلامات ، فالدارس للطب بصورة عامة في جميع الأقطار العربية هم من الحاصلين على أعلى العلامات في امتحان الثانوية العامة تليه دراسة الهندسة والصيدلة وطب الاسنان ، ثم العلوم الأساسية فالزراعة والاقتصاد والإدارة والحقوق ، وتأتي التربية والدراسات الإسلامية والتمريض بعد ذلك .. ولعل ذلك يعود إلى جملة من العوامل التي أفرزت مثل هذه الظاهرة والتي تفسر مثل هذا الارتباط منها :

أ) العائد المادي الذي يتوقعه الطالب في سوق العمل العربي المتوفرة لكل تخصص ، وقد ساهمت سياسات بعض الدول العربية لخلق مثل هذا الواقع بسبب تبنيها سياسة غير متوازنة في الأجور من خلال تخصيص علاوات لبعض المتخصصات دون غيرها .

ب) حجم سوق العمل لكل تخصص في القطاعين العام والخاص وقراءة الطالب لمدى توفر فرص العمل في المجتمع .

ج) العائد المعنوي في المجتمع لحملة هذا التخصص أو ذاك ، وعوامل فرص العمل في السوق الخارجي .

د) ضعف تدخل الدول في توجيه الطلبة لدراسة التخصصات التي تنسجم وحاجات التنمية، مما نتج عنه إرتباط مستوى العلامات بنوع التخصص إلى هبوط مستوى العلامات المرتبطة بتخصصات هامة يحتاجها المجتمع .

وستظل سياسية القبول من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة لمختلف جوانبها وبما يؤدي إلى التغلب على جوانب القصور فيها ولتشكل عاملاً رئيسياً في تطوير التعليم الجامعي وزيادة فعاليته في خدمة التنمية ..

3-1 تطور إعداد الملتحقين والمتخرجين في التعليم الجامعي الحكومي :

التعليم الجامعي في اليمن حديث النشأة كما أسلفنا إذ أن البدايات الأولى له تعود إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي على أننا في الصفحات التالية سوف نحاول أن نتعرض إلى ملامح تطور أعداد الملتحقين والمتخرجين من الجامعات اليمنية الحكومية وكيف تطورت هذه الإعداد ذكوراً وإناثاً خلال الفترة ما بين العام الدراسي93/92م وحتى العام 1999/98م .

1-3-1 تطور إعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي :

عند قيام دولة الوحدة الجمهورية اليمنية في مايو1990م كانت توجد جامعتان حكوميتان في اليمن فقط وهما جامعة صنعاء وجامعة عدن يضمان عدد من الكليات ويمثلان المؤسستين الوحيدتين اللتين تقومان بتقديم التعليم الجامعي على مستوى الوطن اليمني.

وخلال الفترة من عام 1990م وحتى العام الدراسي 1999/98م تم افتتاح عدد من الجامعات الحكومية الأخرى في عدد من المحافظات في كل من تعز والحديده وحضرموت وإب وذمار وبالتالي حدث تطوراً في أعداد الطلاب الملتحقين في التعليم الجامعي الحكومي وفي الجدول التالي سوف نحاول أن نعرض تطور أعداد الطلاب الملتحقين في مختلف كليات الجامعات اليمنية ذكوراً وإناثاً منذ العام الدراسي 93/92م وحتى العام الدراسي 99/98م .[13]

وفي محاولة لاستقراء الجدول رقم (1) فأنه يمكن لنا القول أن هناك تطوراً قد حصل في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي خلال الفترة الممتدة من عام 93/92م وعام 99/98م نتيجة التوسع في افتتاح عدد من الجامعات الحكومية في عدد من محافظات الجمهورية اليمنية حيث بلغ عدد المقيدين في التعليم الجامعي الحكومي على مستوى الوطن في العام الدراسي 99/98م (139.822) طالب وطالبة ، منهم (109.135) من الذكور و (30.607) من الإناث. وبالمقابل نجد أن هذا العدد كان في العام 93/92م (60.000) طالب وطالبة منهم (49.848) من الذكور و (10.152) من الإناث.

وإذا أمعنا النظر في الأرقام التي يوردها الجدول السابق لوجدنا أن منحي هذا التطور كان لصالح المقيدين في الكليات النظرية وفي التخصصات الإنسانية كالتربية والاقتصاد والشريعة والحقوق فيما ضلت معدلات الالتحاق بالكليات الأخرى التطبيقية والعلمية لا تتناسب ولا تتوافق مع ما تحققه الدراسات الإنسانية من تطور ، ولعل هذا يكشف عن اختلال واضح لا يتفق مع احتياجات التنمية في المجتمع، ويمكن أن يرجع السبب في حدوث ذلك إلى أن اليمن ركزت في البداية على إنشاء الكليات النظرية والدراسات الإنسانية لقلة تكاليف إنشائها وسهولة توفير الكادر للقيام بمهمة التدريس فيها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، يعود إلى أن إقبال الطلاب على هذا النوع من الكليات أكبر لما فيه من مرونة في الدراسة واعتمادها على اللغة العربية في التدريس ، بعكس الكليات العلمية التي يعتمد فيها الدراسة على اللغة الإنجليزية ويعتمد النجاح فيها من شروط الالتحاق فيها .[14]

إن استمرار الباب المفتوح في القبول للتعليم الجامعي الحكومي وعلى هذا النحو سينتج عنه اختلالاً بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي ، وسيؤدي كما هو حاصل إلى وجود فائض من خريجي التربية والعلوم الإنسانية عموماً ، ونقص في خريجي الكليات والتخصصات العلمية أو التطبيقية .

كما أن الزيادة في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي يعود أيضاً إلى التوسع الحاصل في التعليم الثانوي العام، وارتفاع المتخرجين وعدم توفر مجالات أخرى للالتحاق مثل المعاهد التخصصية والكليات المتوسطة والتي تتولى إعداد الكوادر الفنية المتوسطة ،

وأن وجدت فهي قليلة ولا تفيء باستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب ، ناهيك عن ما تعانيه من مشكلات وقصور في الاهتمام المطلوب بها .

أن وضعاً كهذا نتج عنه ازدياد الطلب الشعبي على التعليم الجامعي وترافق ذلك مع استمرار نظرة الناس إلى أن التعليم الجامعي هو السبيل إلى تحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة في المجتمع ،وهي ذات النظرة التي لازالت سائدة في العديد من المجتمعات النامية ..

أن هذا التباين في أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي بين الكليات ذات الدراسات الإنسانية والاجتماعية والكليات ذات الدراسات الأساسية والتطبيقية هي المشكلة التي لا زالت تعاني منه معظم الجامعات العربية حيث نجد أن الطلاب الملتحقين في الجامعات العربية في مرحلة البكالوريوس بلغ في نهاية العام الجامعي 84/ 1985م حوالي مليون ونصف مليون طالب (1.484.000) طالب يتوزع فيها الطلاب على التخصصات وفقاً لما يلي[15] :

أ) العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية : 64% (العلوم الاجتماعية 47% والاقتصادية 17%) .

ب) العلوم الأساسية والتطبيقية : 36% (العلوم الأساسية 9 % الطب 9 % الهندسة 12% الزراعة 6%) وهذا يعني أن الدارسين في العلوم الأساسية (التطبيقية يزيدون قليلاً على ثلث الطلاب بينما يبلغ الدارسون في العلوم الاجتماعية والاقتصادية حوالي الثلثين : وهي نسبة غير متوازنة بالقياس إلى الحاجات الفعلية وإلى احتياجات سوق العمل في الدول العربية .

1-3-2 تطور أعداد المتخرجين من التعليم الجامعي الحكومي

لاحظنا في الصفحة السابقة الزيادة التي حصلت في إعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي خلال السنوات الأخيرة نتيجة التوسع في الجامعات واتباع سياسة الباب المفتوح في القبول والاتجاه الذي تعتمده الدولة في إتاحة فرص الالتحاق بالجامعات أمام أبناء الشعب واستمرار حمايته مما نتج عنه تخرج أعداد كبيرة من حملة المؤهلات الجامعية إلى حد وجود فائض عن احتياجات سوق العمل في عدد من المجالات .

ومن خلال الجدول رقم (2) التالي يمكن لنا ملاحظة أعداد المتخرجين من التعليم الجامعي الحكومي والتطور الذي حصل بين العام الجامعي 92 /1993م والعام الجامعي 1999/98م[16].

ومن خلال محاولة استقراء الجدول رقم (2) والخاص بالمتخرجين من التعليم الجامعي الحكومي من حملة البكالوريوس يمكن الخروج بالملاحظات التالية :

1- أن إجمالي المتخرجين من التعليم الجامعي الحكومي في العام الجامعي 1993/92م والذي كان يقتصر تقديمه في تلك الفترة في كل أنحاء اليمن على جامعتي صنعاء وعدن وفروعها في المحافظات بلغ (6511) طالب وطالبة منهم (687) طالب وطالبة في المجالات العلمية والتطبيقية في حين الباقي منهم في

مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية مما يعني أن العدد الأكبر من الخريجين كان لصالح المجالات الاجتماعية والإنسانية .

2- وفي العام الجامعي 98/ 1999م نلاحظ أن إجمالي عدد المتخرجين من التعليم الجامعي الحكومي قد أرتفع ليصل إلى (17747) طالب وطالبة منهم (1208) طالب وطالبة في المجالات العلمية والتطبيقية والبقية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية مما يعني استمرار غلبة الدراسات الاجتماعية والإنسانية على الدراسات العلمية والتطبيقية وهذا لا ينسجم مع متطلبات التنمية وحاجة سوق العمل ، ويؤدي إلى تخرج أعداد ضائله في عدد من المجالات ويحدث فائض عن الحاجة في مجالات أخرى .

3- أنه وبالرغم من التوسع في التعليم الجامعي والحكومي وارتفاع عدد الجامعات الحكومية من جامعتين في العام 92 /1993م إلى سبع جامعات في العام 1999/98م إلا أن هذا التوسع لم يكن مبني على استقراء مدروس لحاجة التنمية وسوق العمل من الكادر الجامعي وإنما شكل امتداد وتكراراً لما هو موجود من تعليم جامعي ، وأدي إلى زيادة أعداد الملتحقين والمتخرجين في المجالات الاجتماعية والإنسانية والتخصصات التي فيها وافره من المتخرجين وتشكل فائضا عن الحاجة إليها ويتسبب في انتشار البطالة وانعدام فرص العمل بها وبالمقابل استمرار تدني نسبة التطور في الالتحاق والتخرج في المجالات العلمية التطبيقية والتي تتزايد الحاجة إليها في ميدان العمل وخطط التنمية .

4- وعلى الرغم من أن مؤشرات النمو والتطور في معدلات الملتحقين والمتخرجين من التعليم الجامعي الذي تظهره الجداول الإحصائية كما نلاحظ والناتجة عن استمرار الاعتماد على الباب المفتوح في القبول ومجاراة الطلب الاجتماعي ، إلا أنه بالمقابل هناك أتساع في عدم الرضي والشكوى من كفاءة التعليم الجامعي الحكومي الذي يقدم ومستويات الخرجين وقدراتهم في تأدية العمل ، مما يستدعي القيام بالبحوث والدراسات لمتابعة وتقييم أداء الخريجين الجامعيين في ميدان العمل ومدي توافق ما يقدم لهم من تأهيل وأعداد مع متطلبات الوظائف والأعمال التي يحتاجها سوق العمل واعتماد ذلك أساسا لأي مراجعة أو تقييم لمحتوى التعليم الجامعي الذي يقدم ومحاولة إصلاح الإختلالات التي ضلت ترافقه من بداية تأسيسه وحتى اليوم .

5- أن الإحصاءات والبيانات المتاحة والصادرة عن الأجهزة الإحصائية والتخطيطية لا تساعد على القيام بمقارنة بين عدد

المتخرجين من التعليم الجامعي والحكومي وعدد الذين تحصلوا على فرص عمل ومجالات عملهم ومدي توافقها مع مجالات تأهيلهم وعدد الحاصلين على العمل منهم رغم أهمية مثل هذه البيانات في تقييم مدي تطابق التعليم الجامعي مع حاجة السوق وكفاءته في أعداد القوى البشرية اللازمة .

4-1 التطور الكمي والكيفي لأعضاء هيئة التدريس :

من المصاعب الأساسية التي واجهت التعليم الجامعي الحكومي منذ البدايات الأولى لإنشائه شحة الكادر الوطني العلمي المتخصص للقيام بتحمل أعباء التدريس ، مما أدي إلى الاستعانة بالخبرات الشقيقة والصديقة وأصبح التعليم الجامعي يضم مدرسين من مختلف البلدان من الأشقاء العرب من مصر والعراق وسوريا والسودان وفلسطين وغيرها ومن الأصدقاء من الهند وكوبا والاتحاد السوفيتي (سابقا) والصين وبريطانيا وغيرها ... وكان لهذا التجمع المختلف سلبياته وإيجابياته فمن الإيجابيات الملموسة وجود تنافس بين المدرسين من مختلف البلدان وتبادل الخبرات والتجارب ، مما يتح للكادر الوطني الإمكانية للاستفادة من هذه الخبرات في تطوير قدراتهم وإمكانياتهم العلمية والعملية ، ومن السلبيات التي تظهر ويكون لها الأثر السلبي التضارب بين المدارس والأساليب المختلفة وانعكاس ذلك على الطلاب .

وخلال السنوات الماضية ومنذ بداية التعليم الجامعي اليمني تمت خطوات في سبيل تأهيل كوادر وطنية تأهيلاً عالياً لتتولى مهمة القيام بالتدريس الجامعي ، وتمكنت العديد من الكوادر الوطنية من الاستفادة من هذه الفرص للتأهيل العالي في الخارج والعودة والانضمام إلى سلك التدريس الجامعي وأصبحت تحتل مواقع رئيسية وهامة في العمل الأكاديمي وتدريجيا ارتفعت نسبة تواجد الكادر الوطني في التعليم الجامعي وحلت تدريجياً محل الخبرات الشقيقة و الصديقة والتي قامت بدور إيجابي في تأسيس التعليم الجامعي في اليمن .

والجداول التالية تبين لنا تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس الوطنية العاملة في التعليم الجامعي في الجامعات الحكومية وفق المؤهل العلمي واللقب العلمي بين عام 1993/92م والعام الجامعي 1999/98م كما يبين لنا مقارنة بين إعداد أعضاء هيئة التدريس اليمنية وغير اليمنية العاملة في الجامعات الحكومية (17).

ومن خلال استعراض الأرقام في الجداول رقم (4،3) يمكن ملاحظة التطور الملموس في الهيئة التعليمية بالتعليم الجامعي الحكومي في اليمن سواء من حيث التأهيل العلمي العالي وحصولهم على مؤهلات علمية عالية أو الترقي في الألقاب العلمية وملاحظة مدى هذا التطور مقارنة بما كان عليه في العام الجامعي 1993/92م كما يمكن لنا أيضاً استخلاص عدد من الملاحظات منها :

1- إن عدد أعضاء هيئة التدريس اليمنية من حملة الألقاب العملية أستاذ وأستاذ مشارك بالرغم من التطور الذي حصل في أعدادهم إلا أنه إذا ما قورن بعدد الحاصلين على لقب أستاذ مساعد وهو اللقب الذي يمنح للحاصلين على درجة الدكتوراه بمجرد حصولهم عليها لوجدناه أقل بكثير مما يتطلبه التدريس الجامعي مما نتج عنه الاستعانة بالهيئة

التدريسية غير اليمنية ممن يحملون هذه الألقاب العلمية العالية ، ويظهر بنسبة أعلى في جامعة صنعاء وتظل النسبة في جامعة عدن أقل ، وهو شيء طبيعي يساعد على استمرار الاحتكاك والتواصل مع الجامعات في الخارج على أن ذلك لا يساعد على الاستقرار الأكاديمي ولا إلى تراكم الخبرات لصالح الجامعات اليمنية ولا إلى الاكتفاء الذاتي في التعليم الجامعي.

2- أن نسبة حملة الألقاب العلمية العليا إذا ما قورن بنسبة عدد أعضاء هيئة التدريس من حملة الألقاب العلمية الدنيا (مدرس و مدرس مساعد) وبأعداد الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي يعني أن هناك عبئاً كبيراً يلقي على حملة الألقاب العلمية الدنيا من غير الحاصلين على درجة الدكتوراه في تحمل أعباء تدريسية ، وهو أمر غير طبيعي وينعكس سلبيا على مستوى التعليم الجامعي ، لذلك لابد من العمل خلال الفترة القادمة على زيادة فرص الحصول على التأهيل العالي لحملة الألقاب العلمية الدنيا (مدرس ومدرس مساعد) للحصول على درجة الدكتوراه وعدم تحميلهم أعباء تدريسية أساسية .

3- وعلى الرغم من التطور الحاصل في أعداد أعضاء هيئة التدريس اليمنية من حملة الألقاب العلمية العليا إلا أن مراجعتنا التفصيلية لمجالات تخصصاتهم لم تظهر أن هذا التطورات كان لصالح مجالات العلوم الإنسانية مقارنة بمجالات العلوم التطبيقية ما يتطلب وضع المعالجات لتقريب التباين بين المجالين .

4- إن الجامعات الجديدة التي تم إنشائها في السنوات الأخيرة لازالت تعتمد على جامعة صنعاء وعدن في تغطية حاجتها من أعضاء هيئة التدريس مما يضيف أعباء إضافية على عضو هيئة التدريس ويوجد خللاً في التناسب بين أعداد أعضاء هيئة التدريس وأعداد الطلاب ويؤثر سلبيا على عطاء أعضاء هيئة التدريس ومستوى التحصيل العلمي للطلاب ...

5- ولعل التقييم الموضوعي لمشكلة الخلل الحاصل في التركيب الكمي والنوعي للهيئة التدريسية اليمنية كما يلاحظ من الجدولين السابقين هو نتاج طبيعي لحداثة التعليم الجامعي اليمني ومراحل تكوينه حيث ما كان له أن ينشأ لولا المرونة التي مر بها والنظم والإجراءات التي أعتمدها خلال مرحلة التكوين ومكنته من تأسيس وتسيير التعليم الجامعي بجهود وقدرات يمنية إلى مستوى معين، على أنه وبقدر أهمية مرحلة التكوين والمهام التي أنجزتها في الماضي فان هذا الوضع لم يعد صالحاً بعد أن تمكن التعليم الجامعي من أن يقف على قدميه، وأنه ولمصلحة تطوير التعليم الجامعي وللرفع من مستواه ومساهمته في التنمية الشاملة فإنه لا بد من الإهتمام بمواصفات الراغبين في الانتماء لعضوية هيئة التدريس الجامعي والمؤهل العلمي

الذي يحمله والقدرات التي تمكنه من القيام بمهام التدريس الجامعي وان يتم وضع ضوابط لتنظيم ذلك والالتزام بها وعدم التسامح بتجاوزها.

6- كما يلاحظ في الجدول (3) ورود إحصائيات فقط لجامعتي صنعاء وعدن وذلك يعود إنه في تلك الفترة لم يكن موجوداً لتقديم التعليم الجامعي في اليمن إلا هاتين الجامعتين وكانت توجد كليات تابعة لها في بعض المحافظات الأخرى خارج صنعاء وعدن قبل إنشاء جامعات مستقبلة فيها .

7- لقد أرتفع عدد الجامعات الحكومية خلال الفترة الممتدة عام 1994م وأصبحت هناك سبع جامعات حكومية ولم يرافق ذلك الأعداد الجيد لاحتياجات هذه الجامعات من الهيئة التدريسية وأصبح الاعتماد في تغطية حاجتها يقع على كاهل أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي صنعاء وعدن والاعتماد على الهيئة التدريسية الوافدة. أن عضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية إلى جانب العبء الذي يقع عليه في تغطية أعباء التدريس في أكثر من جامعة ، فأنه يعاني من ظروف معيشية لا تتناسب مع ما يقدم من جهد ، وما يحتله من مكانة اجتماعية مما يضطره للبحث عن فرص عمل خارج الجامعات الحكومية لمواجهة ذلك ، على الرغم ما يسببه له من إرهاق ويعيقه عن تطوير نفسه ويحد من قدرته في الإيفاء بالمهام الأخرى التي تقع على عاتقه مثل البحث العلمي وغيره .

5-1 مشكلات التعليم الجامعي الحكومي :

ثلاثون عاماً مضت منذ الشروع بتأسيس أولى كليات التعليم الجامعي في اليمن في كل من صنعاء وعدن وخمسة وعشرون عاماً مضت منذ صدور أول قانون بإنشاء أول جامعة يمنية بكلياتها المتخصصة ودوائرها المختلفة ،وخلال السنوات الماضية ومنذ بداية التأسيس شق التعليم الجامعي في اليمن طريقه في ظل إمكانيات متواضعة حيث إستطاع بالرغم من كل ذلك تحقيق جملة من الإنجازات هدفت إلى إرساء الأسس لقيام تعليم جامعي لتأهيل كوادر وطنية لتلبي احتياجات التنمية ولتسهم في بناء المجتمع الحديث.

وخلال السنوات الماضية ومن خلال الأهداف الرئيسية التي تحددت للتعليم الجامعي والمتمثلة في تأهيل الكوادر المتخصصة في مختلف الجوانب والقيام بالبحث العلمي كجزء هام من مهام التعليم الجامعي للمساهمة في حل مشاكل المجتمع ، فإنه يمكن القول أن التعليم الجامعي استطاع أن يحقق نجاحاً طيباً فيما يتعلق برفد المجتمع بأعداد كبيرة من الكوادر في مختلف التخصصات، وهذا يعد إنجازاً مهماً خاصة في ظل الظروف التي مرت بها اليمن وحاجتها الماسة للكوادر الوطنية لبناء المجتمع الحديث إلى جانب عدم توفر الوضوح بكل احتياجات التنمية وبشكل دقيق ...

إن عدم الوضوح باحتياجات المجتمع يثير الكثير من الملاحظات التي ضلت ولا تزال تشغل بال كثير من رجالات التعليم في العديد من الأقطار العربية ، بل والبلدان النامية

عموماً ، وأهم ما يمكن ذكره من تلك الملاحظات المتعلقة بتأهيل الكوادر هو عدم الوضوح إلى أي مدي نريد أن نؤهل ، وهل ينبغي أن يكون التأهيل من أجل التأهيل أم في خدمة التنمية ، وهل مؤشرات التأهيل وسياسة القبول المتبعة حالياً تتوافق ومؤشرات التنمية ، ثم هل هناك دراسات ومعرفة دقيقة لمستوى التناسب بين التأهيل الجامعي والمتوسط وأيهما يحتل المكانة الهامة في هذه المرحلة لتلبية متطلبات التنمية الشاملة .

إن عدم الوضوح في الحصول على إجابات لتلك التساؤلات المثارة حول تأهيل الكوادر يجعل القائمين على التعليم الجامعي غير قادرين على الإيفاء بتحقيق الأهداف المرسومة للتعليم ، وينتج عنه خلل يؤدي إلى حدوث الزيادة أو النقصان في تخرج كوادر في بعض التخصصات المطلوبة ..

وإذا كنا في الصفحات السابقة قد استعرضنا واقع التعليم الجامعي الحكومي في اليمن ودوره في خدمة التنمية ولا حظنا جملة الصعوبات التي رافقت التجربة والتي لا زال بعض منها يواجه التعليم الجامعي حتى اليوم، وهي لا تختلف كثيراً عن ما يواجه التعليم الجامعي في عدد من الأقطار العربية وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ومنها الدراسات التي قام بها الدكتور صبحي القاسم عن التعليم العالي في الوطن العربي ، حيث أشارت إلي ان هناك العديد من الأقطار العربية تعاني جامعاتها وبدرجات متفاوتة من صعوبات وإختناقات تؤثر بشكل أو بأخر في كفايتها الداخلية والتي تنعكس على كفايتها الخارجية[18] ، كما أننا نجد نفس الملاحظات فيما أورده الدكتور/ محمد نبيل نوفل في كتابة تأملات في مستقبل التعليم العالي والصادر عن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية حيث يشير إلى أن التعليم العالي في البلاد العربية يواجه كثيراً من الصعوبات تتعلق بعدم الوضوح واعتماد سياسة الباب المفتوح في القبول مما يؤثر ذلك على نوعية المتخرجين وأعدادهم وتطابق ذلك مع احتياجات المجتمعات العربية وقدرة سوق العمل على استيعابهم وبالذات في المجالات الإنسانية والاجتماعية[19].

إن عدم وجود سياسة واضحة تجاه التعليم الجامعي و عدم توفر المؤشرات الدقيقة لاحتياجات التنمية من الكوادر في المجالات المختلفة واستمرار الاعتماد على سياسة الباب المفتوح أدى إلى وجود عدم توافق بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجة سوق العمل في معظم الأقطار العربية وهذا ما أشارت إليه دراسة الدكتور/نادر فرجاني في دراسته المقدمة إلى المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي في بيروت عام 1998م حيث أشار إلى أن الغالبية العظمى من الملتحقين في التعليم الجامعي في البلاد العربية ملتحقون في العلوم الإنسانية والاجتماعية وبإعداد كبيرة وأدى هذا إلى إنتشار البطالة بين الخريجين من هذه المجالات وتدني في مستوياتهم وفي الجانب الأخر يوجد نقص في الخريجين في المجالات العلمية والتطبيقية [20] .

وفي السطور التالية سوف نحاول أن نلخص أبرز المشكلات والصعوبات التي واجهت وتواجه التعليم الجامعي الحكومي في اليمن :

1- غياب السياسة الواضحة تجاه التعليم وما هو المطلوب منه ، واعتماد سياسة الباب المفتوح في القبول إليه والتوسع في مدة خدماته مما نتج عن ذلك افتتاح كليات وتخصصات مكررة والتحاق أعداد كبيرة من الطلاب في عدد من الكليات والتخصصات وبالذات الإنسانية والاجتماعية تفوق عن الحاجة ويتسبب في تفشي

البطالة بين الخريجين منها ، ويكلف أموالا كبيرة وبالمقابل نجد قلة أعداد الملتحقين في التخصصات العلمية والتطبيقية بالرغم من وجود الحاجات إليهم. ويمكن تصنيف اتجاه الطلاب في الالتحاق بين ملتحقين في كليات التربية أو ملتحقين بكليات الدراسات الإنسانية وأخيراً بكليات علمية وتطبيقية وتبين بيانات التعليم الجامعي للعام الجامعي 97/96م وأن الالتحاق بكليات الدراسات الإنسانية نال النصيب الأكبر بنسبة تصل إلى 56.9 % مقارنة بـ 34.7 % بكلية التربية و 8.3 % للكليات العلمية[21].

2- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وطموح الغالبية العظمى من الطلاب للحصول على الشهادة الجامعية كإنجاز معنوي ومجارات الدولة لهذا الطموح من خلال التوسع في نشر التعليم الجامعي وإتاحة فرص الالتحاق بالجامعات فضلا عن مجانيته أدي إلى تخرج أعداد كبيرة من حملة المؤهلات الجامعية بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل ولا يلبي احتياجات التنمية ، وتشير البيانات إلى تزايد نسبة المتعطلين بين خريجي التعليم العام والتعليم الجامعي وهي مؤشرات تدعوا إلى إعادة النظر في تخطيط التعليم بمراحله المختلفة والتدريب المهني وتأهيل الكوادر الفنية [23].

3- إن استمرار اعتماد سياسة الباب المفتوح للقبول في التعليم الجامعي لا يقتصر تأثيره السلبي على عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات السوق من الناحية الكمية بل إن ذلك يؤثر كذلك على نوعية التعليم وكفاءته الداخلية والتي تؤدي إلى ضعف كفاءته الخارجية ومستويات الخريجين منه وفي ظل القدرة الاستيعابية المحددة والإمكانيات الضعيفة والمتمثلة في قلة الاعتمادات ونقص المعامل والمكتبات وقلة أعضاء هيئة التدريس كل ذلك يتسبب في انخفاض كفاءة التعليم الجامعي ويخلق عدداً من الظواهر منها التسرب وعدم الرضى عن التعليم الجامعي في المجتمع .

4- أن نجاح التعليم الجامعي في قدراته على تحقيق الأهداف المرسومة تعتمد على عضو هيئة التدريس العامل فيه من حيث مؤهلاته وكفاءته و خبراته وقدراته الذاتية، ولقد ظلت مشكلة عضو هيئة التدريس من المشكلات التي رافقت مسيرة التعليم الجامعي في اليمن ، فعضو هيئة التدريس لا زالت تجربته حديثة وبحاجة إلى تراكم الخبرة والمعرفة لديه ، كما أن تعثر برنامج تأهيله العالي قد فاقم المشكلة وجعل العبء التدريسي على عضو هيئة التدريس يزداد مع تزايد عدد الجامعات وتزايد أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي مما يؤدي إلى تزايد استمرار الاعتماد على الهيئة التدريسية المساعدة وفي الجانب الأخر يعاني عضو هيئة التدريس ظروف معيشية تجعله يحاول البحث عن أعمال إضافية خارج الجامعة حتى وإن كان بعضها ليس لها علاقة بمهنة التدريس وذلك لتحسن أوضاعه ومواجهة متطلبات الحياة المرتفعة، مما يتسبب في انشغاله عن مهامه الأساسية ويفقد التعليم الجامعي جزءاً من عطائه ولا يتيح له إمكانية تطوير نفسه ومساهمته في مجالات البحث والإبداع .

5- أن النمو الكمي في التعليم الجامعي والمتمثل في الزيادة الكبيرة في إعداد المقيدين فيه والتي وصلت في العام الدراسي 1999/98م إلى حوالي (139.822طالب وطالبة) منهم (30.607) طالبة يتوزعون على سبع جامعات حكومية . إلا أن ذلك لا يبعث على الاطمئنان ، بل يدعوا إلى الخوف والقلق لأن الناتج النهائي قد يكون متخرجين

وباحثين بمستوى ردي يضر بالوطن أكثر مما يفيده، خاصة إذا ما علمنا ان تلك الجامعات أنشئت على عجل، وربما لأسباب سياسية واجتماعية ولا تتوفر لها الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة للقيام بعمل علمي سليم، ويغلب عليها الطابع التقليدي في أسلوب عملها وبرامجها الدراسية ، وتعتمد على مناهج تعاني من التقادم والإنفصام عن ما يحيط بها من مجريات الحياة العلمية وما وصلت إليه العلوم والتكنولوجيا من تطور ومستجدات ، وترتيب عن ذلك طغيان النقل والاستعارة ولم تتسم بطابع التجديد والابتكار ومحاولة الملائمة مع احتياجات البيئية المحلية .

6- البحث العلمي ، أحد الأهداف المعلنة للتعليم الجامعي ومع ذلك نجد أن هذا الهدف لم يتم ترجمته إلى واقع وإجراءات واضحة في نشاط الجامعات اليمنية إذا لم تخصص له اعتمادات مالية كافية ولم يتم وضع أي خطط له لا على مستوى الجامعات ولا على المستوى الوطني تحدد أولوياته وتعمل على توجيه نشاطه كمالا يوجد أي اهتمام بمتابعته وتقييمه ومحاولة الإفادة منه بالرغم من المحاولات التي تنظمها بعض الجامعات والمتمثلة في عقد بعض الندوات والمؤتمرات والتي يغلب عليها النشاط الموسمي غير المخطط .

أن وضع البحث العلمي في نشاط الجامعات لا زال هامشياً ولا يزال تركيزها ينصب على التدريس ولا ينطبق هذا الحال على الجامعات اليمنية وحدها بل أن وضع البحث العلمي والإنتاج العلمي في معظم الجامعات العربية حاله كذلك والأسباب المؤدية لذلك هي نفس الأسباب ولعل من أبرز تلك الأسباب ما يلي: [23]

أ) لا توجد نصوص واضحة في لوائح الجامعات تؤكد على تخصيص وقت (نصاب) للبحث العلمي ضمن أعباء وواجبات عضو هيئة التدريس فاللوائح تركز عادة على تحديد ساعات التدريس ويبدوا أنها تفترض ان ساعات التدريس الفعلي القليلة تتيح لهيئة التدريس القيام ببحوث بجانب قيامها بالتدريس والاعمال الأخرى المرتبطة به.وفي حالة وجود نصوص تسمح بتفريغ هيئة التدريس وتحديد نصاب لعضو هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي إلا أنها قليلاً ما تنفذ .

ب) صعوبة الأوضاع التي يعيشها عضو هيئة التدريس واضطراره للقيام بأعمال إضافية خارج الجامعة وداخلها يؤثر على الوقت والجهد الذي يمكن أن يخصصها للبحث العلمي .

ج) إن نشاط عضو هيئة التدريس في مجال البحث العلمي يكاد يرتبط بدرجة رئيسية بالترقية إلى لقب علمي أعلى ويكاد يكون ذلك هواهم حافز له ، حيث لا توجد حوافز أخرى مادية أو معنوية متوفرة .

د) ضآلة التسهيلات المتاحة للبحث العلمي (مكتبات، مختبرات، وسائل طباعة ونشر في الجامعات) .

هـ) ضعف الطلب الاجتماعي على البحث العلمي الجامعي فمعظم المجتمعات العربية تلجأ إلى مراكز البحوث والمختبرات الخارجية وربما مراكز بحوث خارج الجامعات عند ما تحتاج إلى مشورة علمية في حل مشكلاتها ونادراً ما تلجأ إلى الجامعات .

2- التعليم الجامعي الأهلي (الخاص) :

من الأمور المثارة عن التعليم الجامعي في البلاد العربية ذلك النمو السريع الذي شهده التعليم العالي من الناحية الكمية، وما نتج عنه بالضرورة من حدوث التدهور في النوعية مما دفع بالكثيرين إلى التساؤل هل كان من الضروري التوسع الكمي إلى هذا القدر؟ وهل لم يكن هناك مجال إلى الاختيار بين التوسع الكمي والنوعي، وما هو الاختيار الأفضل الآن. وعادة ما يقع اللوم في هذا التدني إلى قصور المخصصات المالية المعتمدة للتعليم العالي وإلى عدم التخطيط السليم من قبل الدولة وإلى إستمرار تحمل الدولة العبء الأكبر أن لم يكن كل العبء في تقديم التعليم[24].

ولهذه الأسباب وغيرها بما فيها صعود دور السوق في العديد من البلدان المتقدمة وأثر ذلك على مؤسسات التعليم العالي وتأثر البلاد العربية بذلك في سياق اتجاهاتها نحو الإصلاح الاقتصادي، حيث اتجهت عدد من البلدان العربية نحو إفساح المجال للقطاع الخاص لتقديم الخدمات التعليمية (المغرب من عام 1984م الإمارات من عام 1985م ، والأردن من عام 1990م وفي مصر صدر في عام 1992م قانون يسمح بإنشاء الجامعات الخاصة...) [25]

وحول الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم الأهلي (القطاع الخاص) في حل مشكلات التعليم الجامعي تدور نقاشات وتطرح وجهات نظر حيث يرى البعض أنه من غير المنتظر أن يتولى القطاع الخاص الربحي التغلب على أزمة النوعية وضعف البحث العلمي في الجامعات العربية، بل من الأرجح أن يتسبب في سياق الاقتصاد السياسي الراهن في البلدان العربية بمشكلات من نوع جديد، والخطر كل الخطر أن تتنصل الحكومات من مسئوليتها الجوهرية في التعليم العالي وتطويره ، تعلقاً بالوهم الذي يباع لها عن الأثر السحري ليد السوق الخفية، وتكون النتيجة أن تخسر المجتمعات العربية معركة التعليم العالي، حتى وأن ربح بعض الأفراد والمستثمرون. ولذلك فأن الاستنتاج المنطقي هو أن مهمتي نشر التعليم العالي وتطويره كما هو الحال في كل أنواع البني الأساسية المختلفة أثقل مما يحتمله القطاع الخاص ناهيك عن شقه الربحي، وأن هذه هي مسؤولية تاريخية تتحمله الدولة الدافعة نحو التقدم وتزداد أهميتها في عصر المعلوماتية، ويمثل التنصل منها نكوصاً منكراً عن الدور الجوهري للدولة في تقديم المجتمع [26].

وإذا كانت اليمن كإحدى البلاد العربية قد شهدت ظهور التعليم الأهلي منذ عهود قديمة وبمبادرات فردية من العلماء والشيوخ أو رجال الخير والجمعيات الخيرية وذلك حباً في التعليم وتطبيقاً لما يأمر به الدين الإسلامي أو لمواجهة سياسية الحكم في تلك العهود إلا أنه ومنذ قيام ثورة سبتمبر 1962م وتحقيق استقلال عام 1967م ، تحملت الدولة مسؤولية توفير التعليم ونشره بمراحله المختلفة وجعله في متناول الراغبين في التعليم تحقيقاً وتطبيقاً لمبادئ الثورة اليمنية ونضال الشعب اليمني .

وشهدت السنوات الماضية بعد انتصار الثورة اليمنية توسعاً في نشر التعليم وارتفعت أعداد الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة وبنسب عالية وفي ظل سياسية الباب المفتوح في القبول و مجارات للطلب الشعبي على التعليم ، وتعويضاً عن سنوات التخلف التي عاشتها اليمن في العهود السابقة ، مما جعل التوسع الكمي يأخذ النصيب الأكبر ويتسبب في عدم الرضى عن الجانب النوعي ومستويات مخرجات التعليم وحظي التعليم

الجامعي بجزء كبير من عدم الرضى ، مما دفع بالدولة وفي محاولة منها للتغلب على هذه المشكلة وغيرها من المشكلات التي يواجهها التعليم لتخفيف الضغط عليها وفي إطار توجهها لتنفيذ برنامج الإصلاح لإشراك المجتمع والقطاع الخاص في تقديم التعليم بمراحله المختلفة بما فيه التعليم الجامعي .

وتعود البدايات الأولى لظهور التعليم الجامعي الأهلي إلى عام 1992م وذلك عندما شُرع بتأسيس الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا بتاريخ 1992/12/29م والتي بدأت عامها الدراسي في 1994/93م ثم توالي افتتاح الكليات والجامعات الأهلية حتى بلغت في العام الدراسي 99/98م (8) جامعات أهلية تضم (44) كلية والجدول رقم (5) يبين لنا أعداد الطلاب الملتحقين والمتخرجين من الجامعات الأهلية في العام الجامعي 99/98م مصنفين حسب النوع وطبيعة الدراسة[27].

ومن خلال استعراض الجدول رقم (5) يمكن الخروج بالملاحظات التالية

1- إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الأهلية في العام الجامعي 1999/98م بلغ 12.273 طالب منهم (10.084) في الكليات النظرية و (2,225) في الكليات العلمية. مما يعني أن التعليم الجامعي الأهلي يواجه نفس مشكلات التعليم الحكومي في عدم التوازن في الالتحاق بين التخصصات النظرية والعلمية ونفس الشيء نجده في المتخرجين من التعليم الجامعي الأهلي حيث بلغ عدد الخريجين في العام الجامعي 199/98م (1.751) طالب وطالبة منهم (1.417) من الكليات النظرية ..

2- أن أعداد الطلاب الملتحقين في التعليم الجامعي الأهلي وبالرغم من أن عدد الجامعات يفوق عدد الجامعات الحكومية إلا أنه يمثل نسبة ضئيلة مقارنة بأعداد الملتحقين في التعليم الجامعي الحكومي ، مما يدل على أنه لم يستطيع حتى الآن أن يخفف الضغط عن التعليم الجامعي الحكومي ولم يتمكن حتى الآن من استقطاب أعداد كبيرة من خريجي الثانوية العامة .

3- أن الخريجون من جامعة العلوم والتكنولوجيا يمثلون النسبة الأكبر من المتخرجين من الجامعات الأهلية الأخرى وبنسبة تصل إلى 91.1% عن إجمالي الخريجين ، على أن النسبة الأكبر هي من التخصصات النظرية ونفس الشيء في نسب الالتحاق ، وبالتالي فأن هذه النسب تقترب من النسب المحققة في التعليم الحكومي مما يعني أن التعليم الأهلي لم يحل الخلل الذي يعاني منه التعليم الحكومي وإنما يكرر ذلك الخلل...

2-1- مشكلات التعليم الجامعي الأهلي :

من خلال عرضنا السابق تطرقنا إلى بعض الأسباب الرئيسية التي دفعت بعدد من الدول لإفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم ومنها المساهمة في تخفيف العبء عن الدولة وتخفيف الضغط على التعليم الجامعي الحكومي ومن آجل إتاحة الفرصة لمواجهته المشكلات التي يعاني منها ولخلق مبدأ التنافس والارتقاء بنوعية التعليم المقدم وهذه نفس الأسباب التي دفعت الدولة في اليمن إلى إتاحة المجال للقطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم بمراحله المختلفة ومن خلال التجربة القصيرة للتعليم الأهلي

ظهرت عدد من المشكلات التي يوجهها والتي تطرقت لها عدد من الدراسات السابقة التي تناولت التعليم الجامعي في اليمن بما فيها التعليم الجامعي الأهلي كالدراسة التي أعدها د/ بدر سعيد الأغبري حول التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية بين الحكومة والجهود الذاتية والتي قدمت لندوة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في الفترة من (8-9) أكتوبر 1997م، والدراسة التي أعدها د/ سيف مهيوب العسلي بعنوان " التقييم الاقتصادي للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية " والدراسة التي أعدت من قبل كل من أ.د/ ملكة أبيض و د./عبد الرحمن جامل بعنوان " التعليم الأهلي في الجمهورية اليمنية " والمنشورة في مجلة الفكر التربوي العربي الصادرة في يوليو 1999م ، حيث أشارت هذه الدراسات إلى إبراز الصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي الأهلي نوردها في التالي :

1. لم يستطع التعليم الجامعي الأهلي حتى الآن من كسب ثقة المواطن فيه بحيث يصبح منافساً للتعليم الجامعي الحكومي ويؤدى إلى الارتقاء بالتعليم الجامعي كما هو مؤل عليه .
2. التوسع في فتح الجامعات الأهلية دون التأكيد من مدى توفر الشروط الضرورية اللازمة لتقديم التعليم وبمستوى أفضل ، مما نتج عنه إفتتاح جامعات في مباني غير معده لتقديم التعليم وإنما بنيت لتكون شققاً سكنية وشكلت ضرراً على سمعته .
3. غياب التشريع الذ ي ينظم عملية الإشراف على التعليم الجامعي الأهلي ويحدد الضوابط التي عليه الالتزام بها وعدم خروجه عن الأهداف المرسومة له بحيث لا يتحول إلى سلعة تجارية يستهدف الربح بدرجة رئيسية .
4. ارتفاع الرسوم الدراسية بحيث تفوق قدرة الراغبين في الدراسة فيها، وترتب عن ذلك قلة عدد الملتحقين في التعليم الجامعي الأهلي واستمرار الضغط على التعليم الجامعي الحكومي المجاني ، إلى جانب عدم تعود المواطن على شراء الخدمة التعليمية واعتقاده بأن ذلك من مسئولية الدولة وحدها .
5. عدم توفر الهيئات التعليمية المتفرغة والاعتماد على أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية وبنظام الساعات ، مما يخل بما هو مطلوب منه حيث يقتصر دوره على العملية التدريسية ويفقده القدرة على القيام بالنشاط البحثي والمساهمة في الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي .
6. التركيز على فتح مجالات الدراسة على المجالات النظرية نظراً لقلة التكاليف التي تتطلبها، عدا كلية العلوم والتكنولوجيا التي فتحت عدد من المجالات العلمية .
7. ضعف القاعدة المادية المتاحة والتي يفترض أن تكون متوفرة بنوعية عالية عن ما هو متاح في التعليم الحكومي لتشكل مجال جذب للإلحاق فيها حيث تعاني العديد من هذه الجامعات الأهلية نقص في المكتبات والمعامل ولأجهزة .
8. توسع الدولة في افتتاح كليات في المحافظات والمديريات أضاف إمكانيات واسعة للدراسة الجامعية أمام أولئك الذين لم يكن بمقدورهم الالتحاق بالتعليم

الحكومي نتيجة معدلاتهم المتدنية، وكان المجال متاح لهم في التعليم الجامعي الأهلي وبالذات في الكليات النظرية .

3- التوصيات والمقترحات لتعزيز دور التعليم الجامعي في خدمة التنمية:

بعد العرض الذي قدم في الصفحات السابقة لواقع التعليم الجامعي الحكومي الأهلي في اليمن والدور الذي لعبه في خدمة التنمية خلال السنوات الماضية والصعوبات التي رافقت تجربته والتي تعتبر قصيرة قياساً بالفترة الزمنية من بداية تأسيسه ومقارنة بالوضع والتخلف الذي كانت تعيشه اليمن والتركة الثقيلة التي خلفتها العهود السابقة في كل مناحي الحياة .

وعلى الرغم من تلك الصعوبات والمشكلات التي واجهت مسيرة التعليم الجامعي الحكومي والأهلي في اليمن خلال السنوات الماضية والتي تطرقنا لها إلا أنه تمكن من إنجاز نجاحات في عدد من الأهداف المرسوم له وبدرجة رئيسية ، منها رفد التنمية بحاجتها الملحة من الكوادر في مختلف المجالات، وإذا كانت التجربة أفرزت عدد من الصعوبات وجوانب الخلل فإن تلك الصعوبات والتعثرات تكاد تكون نفسها التي تعاني منها معظم الجامعات العربية وهذه ما أكدته الدراسات والكتابات التي تناولت التعليم الجامعي في الوطن العربي نذكر منها على سبيل المثال ما كتبه د/ صبحي القاسم في كتابه عن التعليم العالي في الوطن العربي عن تدني الفكر العربي في عمان – يناير/1990م ، وما كتبه د/ محمد نبيل نوفل في كتابه تأملات في مستقبل التعليم العالي عن مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية - القاهرة عام 1992م ، والدراسات التي تضمنها ملف التعليم العالي في الوطن العربي في مجلة المستقبل العربي العدد 237/نوفمبر/1998م .

لقد تطرقت تلك الكتب والدراسات للمشكلات والإختلالات التي تواجه التعليم العالي بما فيه التعليم الجامعي ووضعت عدد من التصورات والتوصيات تشكل قاسماً مشتركاً للتعليم الجامعي في كل الأقطار العربية بما فيها اليمن وبما يمكنه من مواجهة تحديات هذا العصر الجديد، عصر المعلومات وعصر الثورة العملية والتكنولوجية والتغيرات ، وعلى الجامعات العربية أن تختار بين أن تتجاهل هذه التغيرات التي تجري حولها وتستمر في عملها التقليدي كما يحدث في الوقت الحاضر ، أو أن تتعامل مع التغيرات الجديدة وتطور نفسها .

ونظراً لأهمية تلك التوصيات التي أوردتها تلك الدراسات وتوافقها مع ما يعانيه التعليم الجامعي والعالي في اليمن من صعوبات وإختلالات فقد وجدت فيها كل ما كنت أتمناه من عمليات إصلاح وتطوير للتعليم الجامعي في اليمن – الحكومي والأهلي سواء ما يتعلق بتحسين كيفية ونوعيته أو ملاءمته لمتطلبات المجتمع والعصر أو ما يتعلق بمهامه في التدريب والتثقيف والبحث العلمي أو ذلك الذي له علاقة بالجوانب التنظيمية والإدارية وتوفير الجوانب التمويلية وما يتطلبه من إمكانيات مادية ونورد هنا أبرز التوصيات والمقترحات :

1. العمل على وضع سياسة واضحة نحو التعليم الجامعي وتحديد ماذا نريد من التعليم الجامعي في ضوء وضوح آفاق التطور اللاحق للمجتمع وما تتطلبه التنمية الشاملة المنشودة .

2. تخطيط التوسع في التعليم الجامعي مبنى على وضوح السياسة نحوه ووضوح آفاق التطور اللاحق للمجتمع وتحديد الحاجة وتفادي استمرار وجود نسخ مكررة من الكليات والجامعات والتخصصات دون تخطيط وربما عدم وجود الحاجة لها .

3. العمل على إعادة النظر في سياسة الباب المفتوح في القبول للتعليم الجامعي واعتماد إجراءات تشجيعية تساعد على زيادة الالتحاق في المجالات العلمية والتطبيقية وبما يؤدي إلى إيجاد توازن في الالتحاق بين المجالات الإنسانية والعلمية .

4. إعادة النظر في أهداف التعليم الجامعي والذي يغلب عليه الطابع التدريسي وكأنه امتداد للمرحلة الثانوية، وبحيث تكاد وظيفته تتركز في إعداد القوى العاملة التي يحتاج إليها المجتمع وقد يكون هناك تشبع في بعض مجالاتها بينما الأهداف الأخرى كالبحث العلمي وخدمة المجتمع والثقافة العامة فلا زالت تحتل مكانة ثانوية، لذلك لا بد من أن تعييد الجامعات النظر في أولوية الأهداف وطبيعة العمل بحيث تتحول من جامعات تدريسية إلى مؤسسات تعليمية بحثية ، مما يتطلب بالضرورة تغيير طبيعة عمل الأستاذة والطلاب بحيث يصبح التعلم أو البحث وصنع المعرفة والإضافة إليها محور العمل، كما يتطلب كذلك أن يكون هناك تفاعل أكبر مع المجتمع وتصبح الجامعات بيوت خبرة يفيد منها المجتمع ويلجأ إليها طلباً للرأي والمشورة ، وتمثل مراكز للنشر والثقافة العامة المتخصصة "للراغبين فيها من أبناء المجتمع" وتتوطد العلاقة بين الجامعات والمؤسسات ومواقع العمل وبما يؤدي إلى التأثير والتأثر المتبادل بينهما لخدمة تطورهما المنشود .

5. العمل على إعادة النظر في النظم والهياكل المتبعة في مؤسسات التعليم العالي وعدم الاعتماد على الأنماط التقليدية التي لم تعد تصلح لمواجهة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تحيط بنا ، واعتماد أنماط جديدة أكثر مرونة وقدرة على الاستيعاب والانتشار والإفادة ، كالجامعة المفتوحة، والجامعة الشاملة، والجامعة بدون جدران وغيرها من الأنماط التي تحقق أهداف متعددة حيث تطغى على الطابع النظري التقليدي المجرد للتعليم الجامعي وتحقق الربط بين التعليم وسوق العمل وتتيح الفرصة للتعليم للعاملين الغير قادرين على التفرغ للدراسة المنتظمة .

6. العمل على تحديث محتوى التعليم الجامعي وتحقيق ارتباطه بحاجة التنمية وسوق العمل وإعطاء أهمية للعلوم الجديدة المرتبطة بالعصر والتي لازلنا متخلفين فيها مثل العلوم الأساسية ، كالرياضيات وعلوم الحسابات والإلكترونيات والفيزياء والعلوم النووية والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية وكذلك مجالات الهندسة من طاقة وصناعات بترولية وغيرها وفي المجالات الزراعية وعلومها والعلوم الطبية ، حيث عاشت مجتمعاتنا قرون طويلة على هامش الحياة العلمية والإنتاجية وظلت مستهلكة لما ينتجه الغير .

7. إعادة النظر في أساليب التعليم والتعلم السائد في الجامعات والتي تعتمد بدرجة رئيسية على الأساليب التقليدية كاستخدامات المحاضرات وتحكم الأستاذ في العملية التعليمية وسلبية الطلاب واقتصار جهودهم في التعلم على حفظ المعلومات التي يقدمها الأستاذ في محاضراته وكتبه أو مذكراته مما ينعكس على التكون العقلي والنفسي للطالب ويجعله عبارة عن متلقي ومستهلك للعلم دون أن يكون له دوراً في صنع

المعرفة مما يجعله عاجزاً عن التعامل مع المتغيرات الجديدة ودائماً يخاف المجهول ويهرب منه إن إعادة النظر في أساليب التعليم يجب أن تقود إلى أن يحل التعلم مكان التعليم والبحث مكان النقل والحوار والنقاش محل الاستماع .

8. إن إصلاح التعليم الجامعي وتطويره فلسفة وأهدافاً ومحتواً وأنماطاً تتطلب بدرجة رئيسية الاهتمام الاجتماع بعضو هيئة التدريس ورفع قدراته وتوفير المناخ المناسب الذي يساعده على زيادة فعاليته وتوفير الشروط الموضوعية التي تساعده على العطاء من حيث الإمكانيات والتجهيزات والظروف المعيشية المناسبة ليتفرغ لمهامه التدريسية والبحثية ويطور من قدراته الذاتية باستمرار.

9. العمل على أن يشكل التعليم الجامعي الأهلي ميداناً للتباين والتنافس وتقديم الخدمة الأفضل وأن لا يتحول إلى صورة طبق الأصل للتعليم الجامعي الحكومي وميداناً يستهدف تحقيق الربح بدرجة رئيسية ، لذلك لا بد من العمل على تنظيم التعليم الجامعي الأهلي وبما يتيح المجال أمام القطاع الخاص لتقديم الخدمة التعليمية وفي ظل استمرار الإشراف الدقيق من قبل الدولة والمتابعة المستمرة لضمان التوعية وتوفير الشروط المطلوبة وعدم التسرع في إصدار التصاريح دون التأكد من استيفاء الشروط المطلوبة وذلك حفاظاً على أجيالنا وعلى سمعة التعليم في بلادنا .

10. إن إصلاح التعليم الجامعي وتطوير محتواه وجعله قادراً على صناعة الإنسان الجديد يرتبط أيضاً بالجهود المبذولة لإصلاح التعليم العام الذي يشكل الأساس الذي يبني عليه التعليم الجامعي ، وبالتالي فإن الجهود لا بد أن تبذل لإصلاح التعليم العام وتطوير محتواه، لأن النظام التعليمي مترابط الحلقات وكل مرحلة فيه تأثر على المرحلة التي تليها .

11. إن مواجهة تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ، وتخفيفاً للضغط الذي يواجهه يتطلب إعادة النظر في السياسة التعليمية بمراحلها المختلفة ، والتوسع فيها حسب ما يتطلبه الواقع والتطور ، وتوسيع مجالات الاختيار أمام الطلاب ووضع سياسة للقبول لمختلف المراحل في ضوء الحاجة وأفاق التطور ، ولعل من أفضل السبل لتخفيف الضغط على التعليم الجامعي هو الاهتمام بتوسيع مجالات التأهيل المتوسط كالمعاهد والكليات المتوسطة دون الجامعة وتصحيح سياسة الأجور وبما تؤدي إلى تعزيز مكانة الكوادر الفنية المتوسطة .

المراجع :

1- د. صبحي القاسم ، التعليم العالي في الوطن العربي – منتدى الفكر العربي – عمان 1990م ص (15-16) .

2- د. عبد الله عبد الدائم ، التربية في الوطن العربي – حاضرها – ومشكلاتها – مستقبلها - دار العلم للملايين – بيروت عام 1976م ص(186) .

3- د. محمد نبيل نوفل ، تأملات في مستقبل التعليم العالي– مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية – دار سعاد الصباح – القاهرة – 1992م ص (8).

4- د. محمد نبيل نوفل ، مصدر سابق ص (44-48) .

5- د. علي هود باعباد ، التعليم في الجمهورية العربية اليمنية – ماضيه – حاضره– مستقبله - منشورات جامعة صنعاء عام 1985م ص(246) .

6- جامعة عدن وثيقة تطور التعليم العالي في اليمن الديمقراطية – مقدم للمؤتمر الأول للتعليم العالي – عدن إبريل 1981م .

7- الجمهورية اليمنية، قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لعام 1995م ورقم (30) لعام 1997م .

8- نفس المصدر السباق .

9- د. صبحي القاسم ، التعليم العالي في الوطن العربي – مصدر سابق (45-49) .

10- د. أحمد علي الحاج ، سياسة القبول للتعليم العالي – مقدم لندوة سياسة القبول في مؤسسات اعداد المعلمين في اليمن – صنعاء مايو 1992م .

11- د. غازي خميس الحسني ، د. نهاد صبيح سعد ، سياسة القبول في واعداد المعملين مقدم لندوة سياسة القبول في مؤسسات اعداد المعلمين في اليمن – صنعاء مايو 1992م.

12- د. صبحي القاسم ، مرجع سابق ص (198-201) .

13- كتب الإحصاء السنوي ، للأعوام 92-98 وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء .

14- د. بدر سعيد الأغبري ، جامعة صنعاء – واقعها وتطورها – مجلة دراسات يمنية مركز الدراسات والبحوث اليمنية – صنعاء العدد (43) مايو 1991م ص (282) .

15- تقرير التنمية البشرية في اليمن لعام 1998م – وزارة التخطيط والتنمية – صنعاء ص (65) .

16- د. محمد نبيل نوفل ، مرجع سابق (ص 37-38) .

17- كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (92-1998) مصدر سابق .

18- التعليم العالي ومتطلباته التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية تقرير مقدم لدورة المجلس الاستشاري صنعاء 1999م .

19- كتاب الإحصاء السنوي مرجع سابق .

20- د. صبحي القاسم ، مرجع سابق ص (154-159) .

21- د. محمد نبيل نوفل ، مصدر سابق ص (39-40) .

22- د. نادر فرجاني ، التعليم العالي والتنمية في البلاد العربية – مجلة المستقبل العربي العدد (237) نوفمبر 1998م ص (83-86) .

23- تقرير عن التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية مرجع سابق .

24- نفس المصدر السابق .

25- د. محمد نبيل نوفل ، مصدر سابق ص (43-44) .

26- د. نادر فرجاني ، مصدر سابق ص (94-95) .

27- نفس المصدر السابق ص(98) .

28- نفس المصدر السابق ص (98-99) .

29- 27-التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية ، مصدر سابق .

الملاحق

جدول (1)

يبين تطور الملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي للعام الجامعي 93/92م والعام الجامعي 99/98م

العام	93-92م						98- 99م					
الجامعة	الكليات النظرية			الكليات العلمية			الكليات النظرية			الكليات العملية		
المحافظات	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
صنعاء	41259	6254	47649	4381	1139	5520	55.503	9.962	65.465	5.526	1.921	7.447
تعز	-	-	-	-	-	-	12.122	4.624	16.746	784	546	1.330
حضرموت	-	-	-	-	-	-	2.058	712	2.770	714	164	878
عدن	3097	1979	5076	975	780	755	8.914	5.858	14.772	1.893	1.004	2.897
الحديدة	-	-	-	-	-	-	6.850	3.373	10.223	224	94	318
ذمار	-	-	-	-	-	-	6.604	798	7.402	527	68	595
إب	-	-	-	-	-	-	6.979	1.402	8.381	437	161	598
الإجمالي العام	**44492**	**8233**	**52725**	**5356**	**1919**	**6275**	**99030**	**26.729**	**125759**	**10105**	**3958**	**14.063**

جدول (2)

يبين تطور المتخرجين بالتعليم الحكومي للعام الجامعي 93/92م والعام الجامعي 99/98م

العام	93-92م						98- 99م					
الجامعة	الكليات النظرية			الكليات العلمية			الكليات النظرية			الكليات العملية		
المحافظات	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
صنعاء	4263	972	5235	445	130	575	7.180	1.086	8.266	413	113	526
تعز	-	-	-	-	-	-	1.940	655	2.595	187	79	266
حضرموت	-	-	-	-	-	-	286	136	422	61	4	65
عدن	338	251	589	63	49	112	2.228	1.351	3.579	168	89	257
الحديدة	-	-	-	-	-	-	368	202	570	-	-	-
ذمار	-	-	-	-	-	-	409	46	455	-	-	-
إب	-	-	-	-	-	-	489	161	650	76	18	94
الإجمالي العام	4601	1223	5824	508	179	687	12900	3501	16539	905	303	1208

جدول رقم (3)

يبين التطور في أعداد أعضاء هيئة التدريس اليمنيين وغير اليمنيين العاملة في الجامعات الحكومية للعام الجامعي 92 /1993م

الجنسية / الوظيفة / اللقب العلمي / الجامعة	*اليمنية*						غير اليمنية						
	الأستاذ	الأستاذ المشارك	الأستاذ المساعد	مدرس مساعد	معيد	الإجمالي	الأستاذ	الأستاذ المشارك	الأستاذ المساعد	مدرس مساعد	معير	الإجمالي	الإجمالي العام
صنعاء	10	66	255	121	334	777	89	153	132	61	100	535	1312
عدن	17	30	338	198	119	702	18	17	11	1	1	58	750
تعز	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حضرموت	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الحديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	27	96	593	319	453	1479	107	170	143	62	101	583	2062

جدول رقم (4)

يبين التطور في أعداد أعضاء هيئة التدريس اليمنيين وغير اليمنيين ا لعاملة في الجامعات الحكومية للعام الجامعي 98 /1999م

الجنسية / الوظيفة واللقب العلمي / الجامعة	*اليمنية*						*غير اليمنية*						
	الأستاذ	الأستاذ المشارك	الأستاذ المساعد	مدرس مساعد	معيد	الإجمالي	الأستاذ	الأستاذ المشارك	الأستاذ المساعد	مدرس مساعد	معير	الإجمالي	الإجمالي العام
صنعاء	38	87	349	112	291	877	58	74	95	51	12	290	**1167**
عدن	11	294	53	124	124	606	10	5	4	0	0	19	**625**
تعز	1	24	5	5	67	102	12	40	23	14	1	90	**192**
***حضرموت**													
***الحديدة**													
***إب**													
ذمار	23	7	10	-	-	40	-	19	15	19	6	59	**99**
الإجمالي	73	305	417	241	482	1625	80	138	137	74	19	458	**2083**

* لا تتوفر بيانات في كتب الإحصاء النسوية بحسب التصنيف الوارد أعلاه.

جدول رقم (5)
يبين الملتحقين والخريجين من الجامعات والكليات الأهلية لعام 99/98م

الجامعات	الكليات النظرية						الكليات العلمية						إجمالي الكليات الأهلية					
	ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون		
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
الأحقاف	289	75	364	22	0	22	71	30	101	38	0	38	360	105	465	60	0	60
الوطنية	574	191	765	0	0	0	163	67	230	0	0	0	737	258	995	0	0	0
اليمنية	948	180	1.128	192	38	230	30	4	34	0	0	0	978	184	1.162	192	38	230
أروى	66	30	96	0	0	0	100	13	113	0	0	0	166	43	209	0	0	0
العوم التطبيقية	107	26	133	11	3	14	114	28	142	0	0	0	221	54	275	11	3	14
الايمان	2.636	599	3.235	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2.636	599	3.235			
التكنولوجيا	1.996	1.666	3.662	555	394	949	1.192	355	1.547	241	55	296	3.188	2.021	5.209	796	449	1.245
سبأ	286	72	358	30	3	33	52	6	58	0	0	0	338	78	416	30	3	33
دار العلوم الشرعية				130	0	130	0	0	0	0	0	0	0	0	0	130	0	130
كلية القرآن الكريم	208	99	307	39	0	39	0	0	0	0	0	0	208	99	307	39	0	39
الإجمالي العام	7.110	2.938	10.048	979	438	1.417	1.722	503	2.225	279	55	334	8.832	3.441	12.273	1.258	493	1.751